التدخل الأجنبي في دارفور

أ. م. د. ليلى سيد مصطفى أرباب*
باحثة وأكاديمية من السودان

* رئيس قسم السياسة ـ جامعة أم درمان الاسلامية ـ ممثل مركز حمورابي.

مقدمة

تعد مشكلة دارفور واحدة من أظهر المشكلات الدولية المعاصرة وأكثرها تعقيداً وأبرزها دلالة، ذلك بأن جذور هذه المشكلة تضرب بعيداً في أعماق مجتمع ينطوي على تنوع عرقي هائل ألقى به في أتون الحرب الأهلية لسنوات طوال ربما تكون هي نفسها سنوات عمر الكيان السوداني، لقد جاءت هذه المشكلة لتشكل اختباراً جديداً وقاسياً لوحدة الدولة السودانية التي لما تزل تعاني من جراء تمرد جنوبها وكأن الحرب الأهلية هي قدر السودانيين الذين ما كادوا يزيحون عن صدورهم ولو مؤقتاً ذلك الحجر الضخم المتمثل بالحرب في الجنوب، لكي يجابهوا بحرب أخرى لا تقل عنها ضراوة في الغرب.

ظهرت قضية إقليم دارفور على السطح مع بدايات عام 2003م كأزمة سودانية داخلية، جاءت نتيجة للصراع المستمر والمتصاعد في الإقليم حول ملكية الأرض وحيازتها بين المزارعين، إلا أن الأزمة أخذت لدى الرأي العام العالمي منحى آخر، تبلور في تصوير الأحداث الجارية في الإقليم على إنها صراع اثني بين القبائل العربية والقبائل الإفريقية، وقد أخذت قضية دارفور طريقها نحو التدويل، وسُلِّطت عليها الأضواء بكثافة منذ يوليو 2004م، من قِبل القوى الدولية الكبرى، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية بصفة خاصة، إذ تؤدي (واشنطن) ومِن ورائها أيادي الصهيونية النافذة في دوائر صنع القرار الأمريكي دور الدولة القائد للتحالف الدولي ضد حكومة السودان.

تؤدي (واشنطن) ومِن ورائها أيادي الصهيونية النافذة في دوائر صنع القرار الأمريكي دور الدولة القائد للتحالف الدولي ضد حكومة السودان.

التطور التاريخي لمشكلة دارفور

إن تاريخ الصراع الحقيقي في دارفور بدأ في العام 1983م عندما ضرب الجفاف والتصحر الإقليم وأدى إلى نزوح الرعاة جنوباً عبر المناطق الزراعية بحثاً عن المال والكلأ، علماً بأن منطقة دارفور يسودها مناخ السافنا(*) الفقيرة في أغلب الأجزاء عدا المناطق الجنوبية لدارفور إذ يسود مناخ السافنا الغنية، وتبعاً لذلك تقل الأمطار كلما اتجهنا شمالاً، وكان ذلك بسبب نزوح الرعاة جنوباً.. وحتى يضمن المزارعون عدم وجود القبائل الرعوية حول مزارعهم قاموا بحرق المراعي حول المزارع مما أدى إلى دخول الرعاة عنوة في المزارع وتطور النزاع بينهم باستعمال الأسلحة النارية بأنواعها المختلفة في المسارات الأمر الذي أدى لقتل عدد من أبناء القبائل الزراعية مما أذكى النزاع بين القبائل الرعوية والزراعية وكانت هناك نزاعات بين القبائل الزراعية فيما بينها وكذلك القبائل الرعوية[1]. وهذا الوضع عكر صفو الأمن بجنوب دارفور وشتت جهود الحكومة التي تبذلها لمحاربة النهب والسلب والتسلل وتهدئة الخواطر لاستتباب الأمن.

(*) نوع من انواع السهول الارضية التي تمتاز بعشبها الاصفر المائل للبني واشجارها قليلة وتمتاز بارتفاع درجة الحرارة وقلة الامطار.

(1) شمس الهدى إبراهيم إدريس، دارفور المؤامرة الكبرى، الخرطوم: مطابع السودان للعملة المحدودة، 2008، ص43.

وباستمرار مشاكل القتال على المراعي والأراضي الزراعية بين القبائل تغير الأمر، عندما وصلت حكومة الإنقاذ للسلطة عام 1989، إذ كانت دارفور تعيش أوضاعاً أمنية متدهورة وحالة من الاستقطاب الاثني بين المجموعات العربية والإفريقية. وفي الأسبوع الأول لوصولها الحكم نجح المؤتمر الذي كان منعقداً في (الفاشر) في الوصول لاتفاق بين القبائل العربية الرعوية والفور المزارعين، ونصت قرارات المؤتمر على قيام الدولة بواجبها نحو بسط الأمن ونشر قوات الشرطة في الإقليم وتوفير المياه للرعاة لتفادي النزاعات التي نشبت مع المزارعين من وقت لآخر، وعاشت منطقة دارفور هدوءاً نسبياً. وقد تمت عدة مداولات ومؤتمرات للصلح في الولايات كمؤتمر الفاشر للصلح بين الفور وتحالف القبائل العربية، الزغاوة والماهرية بكتم المساليت والعرب في الجنينة ومؤتمر الضعين للصلح بين الزغاوة والرزيقات[2].

كانت دارفور تعيش أوضاعاً أمنية متدهورة وحالة من الاستقطاب الاثني بين المجموعات العربية والإفريقية.

(2) المركز السوداني للخدمات الصحفية، دارفور، الحقيقة الغائبة، 2010، ص 69.

في عام 1998م نشبت اشتباكات مسلحة في غرب دارفور حينما بدأ العرب الرحل في النزول نحو الجنوب مع قطعانهم قبل الوقت المعتاد للرحيل وفي

هذه الاشتباكات تم حرق ما يزيد عن ستين قرية من قرى «المساليت» مقابل قرية عربية واحدة، وقتل ما يقرب من تسعة وستين من أبناء المساليت مقابل احد عشر فرداً من أبناء العرب، فنزح نتيجة لذلك نحو خمسة الاف من أبناء المساليت من مناطق استقرارهم إلى تشاد أو إلى مدينة «الجنينة»، وبرغم ما تم من المصالحة والاتفاق على دفع التعويضات من جانب الجناة فقد تجددت الاشتباكات في عام 1999م حين رحل الرعاة مجدداً نحو الجنوب قبل موعدهم المعتاد، واتسمت الاشتباكات هذه المرة بالمزيد من العنف وسفك الدماء، وتعرضت مئة وخمس عشرون قرية من المساليت للإحراق، وتدخلت الحكومة للمصالحة، ولكن لم يكن هناك حل قاطع ولا مرضيّ للأطراف المتنازعة[3]. وبعد ملاحظة استمرار الصراعات في دارفور طرحت الحكومة السودانية ما يسمى: مشروع السلام من الداخل، وضمن مبدأ حق تقرير المصير الوارد في دستور 1998.

(3) زكي البحيري، مشكلة دارفور، (القاهرة: مكتبة مدبولي، 2009)، ص 116.

الأهمية الاستراتيجية لدارفور

يعد إقليم دارفور والذي تقدر مساحته بخمس مساحة السودان إذ أهمية استراتيجية في السودان، إذ تحد الإقليم ثلاث دول: من الشمال ليبيا ومن الغرب تشاد ومن الجنوب الغربي أفريقيا الوسطى، فضلاً عن متاخمته لبعض الأقاليم السودانية مثل بحر الغزال وكردفان من الشرق، ويغلب على جغرافية الإقليم كثرة المرتفعات الجبلية وأهمها جبل مرة، وينقسم الإقليم إداريا إلى ثلاث مناطق: شمال دارفور وعاصمته مدينة الفاشر، وجنوب دارفور وعاصمته مدينة نيالا، وغرب دارفور وعاصمته مدينة الجنينة[4].

(4) صلاح فضل، مشكلة دارفور والسلام في السودان، القاهرة: كتاب الجمهورية، 2004، ص 8.

أما على صعيد الموارد فإن **دارفور يعد إقليماً جد غني بثرواته الطبيعية، إذ تنطوي تربته على كميات كبيرة من خام النحاس**، وأنه ينتج بالمشاركة مع إقليم كردفان المجاور ما يقرب من خمس إنتاج العالم من الصمغ العربي. والأهم من ذلك أن الإقليم غني بخام اليورانيوم وهو الخام الذي يعد عصب أي برنامج نووي سلمياً كان أو عسكرياً، ويشار هنا إلى أن إحدى الدراسات الصادرة مؤخراً عن مكتب الكونجرس بخصوص الشأن السوداني قد أكدت اكتشاف اليورانيوم في السنوات القليلة الماضية في مناطق جبال النوب وحفرات وكردفان فضلاً عن إقليم دارفور وفوق كل ذلك وقبله من إذ

دارفور يعد إقليماً جد غني بثرواته الطبيعية، إذ تنطوي تربته على كميات كبيرة من خام النحاس.

الأهمية فقد توالت الاكتشافات النفطية بدارفور منذ تسعينيات القرن الماضي، بحيث بات الإقليم يشكل منطقة غنية بذلك الخام الاستراتيجي عظيم الأهمية[5].

(5) ورقة أصدرها المركز العالمي للدراسات الإفريقية .I.C.A.S مركز المعلومات بالخرطوم بعنوان «أزمة دارفور بداياتها وتطوراتها»، ص8.

تدويل مشكلة دارفور

استطاع متمردو دارفور بواسطة الحملات الإعلامية الخارجية كسب تعاطف دولي كبير، وقد تركزت تلك الحملات على وجود تطهير عرقي وإبادة جماعية، وعلى وجود صراع عرقي بين العناصر العربية والإفريقية ولهذا السبب تحرك المجتمع الدولي تجاه هذا الإقليم. وفي منطق إدارة النزاعات ان يلجأ الطرف الأضعف إلى التدويل لتحسين موقفه التفاوضي مقابل الحكومة، فالتدويل اقوي ضغط خارجي على الحكومة، وفي البيئة الدولية توجد العديد من الاطراف، مثل الرأي العام العالمي والجماعات الانسانية والمنظمات الدولية، والقوى الكبرى التي تبدي تفهماً وتعاطفاً واستعداداً للتحرك في اتجاه التدويل.

التدخل الاجنبي في دارفور

مشكلة دارفور ظهرت على مسرح الأحداث العالمية عندما عُقدت ندوة في متحف ذكرى المحرقة اليهودية في واشنطن.

إن مشكلة دارفور ظهرت على مسرح الأحداث العالمية عندما عُقدت ندوة في متحف ذكرى المحرقة اليهودية في واشنطن تحت عنوان (الصراع في دارفور) وقد تولى قيادة هذه الندوة والحملة السيدة جبيرة رون) وهي أمريكية تدعي إنها متخصصة في الشأن السوداني، وبأثر هذه الحملة تحركت الولايات المتحدة الأمريكية لإقناع مجلس الأمن بتكوين لجنة تقصي حقائق ومحاكمة بعض رموز السلطة في السودان ومنع الاسترقاق.

وذكر السياسيون الأمريكيون أن لديهم خبرة في أمور إثبات ما إذا كان هناك استرقاق واستغلال للناس في دارفور بغرب السودان أم لا، وزاد من أسباب التحمس للقضية وجود التيار المسيحي المتطرف في أجهزة حكم الولايات المتحدة الأمريكية بقيادة الرئيس السابق (جورج ووكر بوش)، الذي ضغط علية اللوبي الزنجي في فترة انتخابات الرئاسة الثانية له للتحرك لعمل شيء ما في مواجهة استغلال العرب للأفارقة في دارفور تأثراً بما نشرته الدعاية الصهيونية فضلاً عن الضغط اللوبي الصهيوني نفسه عليه[6].

(6) عماد سيد أحمد، أمركة أفريقيا دارفور فقاعة على ثقب الإبرة، الخرطوم، دار السداد للطباعة، 2005م، ص 17.

لذلك عملت الولايات المتحدة الأمريكية على إثارة الرأي العام العالمي وإثارة المجتمع الدولي ضد السودان مُستعملة في ذلك كل إمكاناتها الإعلامية والدبلوماسية، فشجعت المتمردين ودعمتهم سياسياً ومعنوياً وكانت البداية بعثة أوفدتها الأمم المتحدة لتقصي الحقائق في الإقليم وذلك بعد تداول معلومات تفيد أن مليشيات مسلحة موالية للحكومة المركزية في الخرطوم إرتكبت مجازر في دارفور مُتسببة في نزوح الآلاف من المنطقة، وقد سعت الولايات المتحدة الأمريكية للتدخل في شؤن السودان عن طريق دارفور بشتى الطرق والأشكال.

أشكال وطرق التدخل في دارفور[7]

(7) خالد العباس، أزمة دارفور والتدويل، مجلة الهدى الدولية، القاهرة، أكتوبر 2013، ص14.

1 ـ منظمات الاغاثة والمساعدات الانسانية

فكان تدخل الادارة الأمريكية في بداية الأمر عن طريق مد سكان هذا الإقليم بالمساعدات الغذائية والخدمات الإنسانية، فقد ركزت الإدارة الأمريكية حملتها في بادئ الأمر على ضرورة إتاحة الفرصة لإغاثة أهل دارفور والوصول إلى هؤلاء الضحايا، وقد سمحت الحكومة السودانية لمنظمات الإغاثة الدولية بالدخول إلى دارفور وتقديم مساعدات للمدنيين هناك إذ مثلت هذه الخطوة المرحلة الأولى للتدخل الدولي في دارفور، وقد وافق الكونغرس على تقديم مساعدات قدرها ثلاثة وتسعون مليون دولار لحل المشكلة الإنسانية في دارفور بحيث يتم صرف خمسة وسبعين مليون دولار منها على قوات حفظ السلام التابعة للاتحاد الأفريقي، وتخصيص الثمانية عشر مليون دولار الباقية للمساعدات الإنسانية، وقدمت (واشنطن) مئتي ألف طن من القمح لكي تلبي حاجة ما يقرب من ثلاثة ملايين من سكان الإقليم والنازحين في تشاد وجنوب أفريقيا لمدة خمسة أشهر.

2 ـ اتهام السودان بارتكاب مجازر في دارفور

بعدها انتقلت الضغوط الدولية على السودان إلى مرحلة جديدة أدت فيها الولايات المتحدة دوراً قيادياً، إذ توالت الاتهامات على الحكومة السودانية بارتكاب مجازر وجرائم بشعة ضد الإنسانية في دارفور، وأعمال اغتصاب وتطهير عرقي ضد الزنوج هناك وذلك بمساعدة المليشيات العربية المعروفة باسم الجنجويد[8].

(8) صلاح فضل، مشكلة دارفور والسلام في السودان، القاهرة: كتاب الجمهورية، 2007، ص8.

3 ـ قوات الاتحاد الافريقي والأمم المتحدة

أيضاً سعت الولايات المتحدة للتدخل في مشكلة دارفور عن طريق الأمم المتحدة، ونسبةً لأن الولايات المتحدة الأمريكية بعد انهيار الاتحاد السوفيتي كانت القوة الرئيسة المؤثرة في الأمم المتحدة فقد كان طابع قرارات الأمم المتحدة بشأن دارفور وفي غيرها من القضايا هو الطابع الأمريكي، فقد دفعت الولايات المتحدة وحلفائها بالعديد من القرارات التي تدين ممارسات الحكومة السودانية في دارفور وتدعو للوقف الفوري لأعمال العنف وتسريح مليشيات الجنجويد وتقديم مجرمي الحرب لمحاكمة دولية، وفتح الطريق أمام منظمات الإغاثة لتقديم العون لإنسان دارفور، والسماح للقوات الدولية بدخول دارفور لحماية المدنيين إذ أصدر مجلس الأمن ما يزيد عن عشرين قراراً في هذا الصدد[9]

(9) خالد العباس، مصدر سابق، ص 19.

فالولايات المتحدة أول دولة دعت لدخول قوات دولية إلى السودان لحماية المدنيين هناك، وقد دعا بعض أعضاء الكونغرس الأمريكي الإدارة الأمريكية للتحرك وإرسال قوات أمريكية لدارفور دون انتظار الأمم المتحدة وبعد شد وجذب تم الاتفاق على أن يتولى مهمة السلام في دارفور قوات من الاتحاد الأفريقي، إلا أن تلك القوات فشلت في إدارة الوضع في دافور فبادر الاتحاد الأفريقي نفسه بالاعتراف بفشله في دارفور ودعوة الأمم المتحدة للتدخل وحماية المدنيين هناك وذلك في دورة الاتحاد رقم (45) المنعقدة في (أديس أبابا) في اذار/ مارس 2006، وقد دفعت الإدارة الأمريكية وحلفاؤها الأوربيون الأمم المتحدة بقوة إلى إرسال القوات الدولية لدارفور تحت الفصل السابع، وقد أثار هذا القرار ضجة دولية كبيرة، إذ رفضته الحكومة السودانية، وقد فرضت الولايات المتحدة الأمريكية ضغوطاً كبيرة على الحكومة السودانية لقبول القرار وبالرغم من التهديد الأمريكي والغربي للخرطوم فقد كان موقف (الخرطوم) ثابتاً حيال القرار، الأمر الذي دفع المجتمع الدولي إلى تليين مواقفه وتقديم مشروع قرار آخر أخف وطأة من القرار (1706) إذ جاء القرار القاضي بإرسال قوات هجين بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة والذي حظي بموافقة (الخرطوم)[10].

الولايات المتحدة أول دولة دعت لدخول قوات دولية إلى السودان لحماية المدنيين هناك.

(10) خالد العباس، مصدر سابق، ص22.

الأطماع الدولية في دار فور[11]

(11) صحيفة رأي الشعب، الخرطوم، 29 مارس 2007م و23 يوليو 2007م.

أولاً: الولايات المتحدة الأمريكية

بدأت الولايات المتحدة الأمريكية اهتمامها المكثف بالملف السوداني منذ عام 2001م عقب أحداث الحادي عشر من ايلول/ سبتمبر، في إطار استراتيجية جديدة تسعى إلى احتواء السودان بآليات الترغيب والترهيب، بما يحقق أهداف الاستراتيجية الأمريكية في المنطقة.

تعد الولايات المتحدة الأمريكية اللاعب الرئيس في الساحة الافريقية بشكل عام وعلى الساحة السودانية بشكل خاص منذ أن أعلنت تحديها للنفوذ الاوروبي التقليدي في أفريقيا وسيما الفرنسي إذ تبلورت السياسة الأمريكية بأهداف استراتيجية في دارفور وهي:

1 ـ التبشير بالدين المسيحي فالولايات المتحدة الأمريكية ترى في مشكلة دارفور والنزوح الكثيف الذي نجم عنها فرصة ذهبية للتبشير بالدين المسيحي وسط هؤلاء اللاجئين الذين يعانون الجوع والخوف، وأن الإنسان الذي لا يملك قوته يُمكن التأثير فيه بسهوله بتوفير الطعام والحماية، أو بإيوائهم في الدول الكُبرى وتوفير فرص عمل لهم. وللكنيسة الإنجيلية تجارب واسعة في منطقة جبال النوبة، إذ أفلحت في تنصير أعداد من المواطنين في تلك المناطق[12].

(12) مقدمات التدخل الأجنبي في دارفور، مجلة البيان الامارتية، العدد 961، الامارات.

2 ـ السيطرة على الموارد النفطية والزراعية والحيوانية:

تقع دارفور ضمن حزام النفط الأفريقي وهي شرقه والذي يضم غير دارفور تشاد والنيجر ونيجيريا، ودارفور تجاور تشاد وهي منطقة نفوذ فرنسية وقد ضمنت الولايات المتحدة نفط المنطقة الوسطى والغربية من الحزام وتريد الآن منطقته الشرقية: دارفور، للسيطرة عليه كله بجعلها منبعاً لخط الأنابيب القاري الذي يجري الأعداد لمده من تشاد إلى المحيط الأطلسي. وكذلك الاستيلاء على ما بالإقليم من يورانيوم والحديد والنحاس وبما في ذلك ثروته الصمغية المهمة المستعملة بأغلب صناعاتها[13]

ضمنت الولايات المتحدة نفط المنطقة الوسطى والغربية من الحزام وتريد الآن منطقته الشرقية: دارفور.

(13) أماني الطويل، سياسات القوى الكبرى في افريقيا، ملف السودان الاستراتيجي، العدد 11.

وبسبب ضعف وهشاشة مختلف القوى السودانية، ولامتلاك الولايات المتحدة الأمريكية الكثير من مقاليد الأمور في دول الجوار السوداني، فهي

تعمل بجد لتسوية مشكلة جنوب السودان حتى بعد الانفصال بما يحفظ لها أكبر قدر من النفوذ والمصالح في السودان، وكانت قد بررت الولايات المتحدة الأمريكية تدخلها في الجنوب بادعاء أن الصراع فيه يدور بين المسلمين والمسيحيين، إلا أن الحال يختلف تماما في دارفور، إذ أن أهلها العرب والأفارقة مسلمون بنسبة 100% ينتمون للمذهب المالكي و70% منهم من حفظة القرآن الكريم وبذلك تنتفي مبررات التطهير العرقي أو الديني الذي تدعيه، وقد سلمت مجموعة من أبناء ولايات دارفور السودانية المقيمة في لندن لمنظمة العفو الدولية مذكرة أكدت فيها عدم صحة المعلومات التي تتحدث عن قيام القبائل العربية في دافور بتطهير عرقي ضد غيرها من القبائل الأفريقية[14].

(14) حسن مكي والسيد فليفل، أعمال الحلقة النقاشية حول أزمة دارفور الأصول والمواقف وسيناريوهات الحل والتدخل، 2006، ص228.

إن موقف الولايات المتحدة الأمريكية من مشكلة دارفور وسعيها الحثيث لإدانة السودان، وفرض القوات الأممية بدلا عن قوات الاتحاد الافريقي كل ذلك يظهر أطماع الولايات المتحدة الأمريكية تجاه السودان فقد اتخذت الولايات المتحدة الأمريكية عدة خطوات عملية لتحقيق أطماعها تمثلت في قرارات سياسية، وعقوبات اقتصادية، ومساعدات إنسانية، والضغط على الحكومة السودانية عن طريق الأمم المتحدة.

ثانياً: إسرائيل

الوجود (الإسرائيلي) الدبلوماسي موجود بكثرة في القارة الإفريقية، ولا سيّما الدول المجاورة للسودان، وإن لم يكن واضحاً للعيان، وحالياً تقول المعلومات أن عدد الدبلوماسيين (الإسرائيليين) المنتشرين في العالم يبلغ (منهم (في إفريقيا وحدها، إن نصف الدبلوماسية الإسرائيلية منهمك في بناء الروابط الإسرائيلية الإفريقية، وقد ظلت تل أبيب تعاني من موقف الدبلوماسية الإفريقية المعادي لها، والذي وصل إلى أشده عندما قطعت كل الدول الإفريقية علاقاتها مع إسرائيل بعد حرب م وإعلان الأفارقة أن قارتهم خالية من الوجود الإسرائيلي وأسلحة الدمار الشامل، ولم تستطع (إسرائيل) العودة إلى إفريقيا إلا بعد توقيع الرئيس الراحل السادات اتفاق (كامب ديفيد) ومجيء السفارة الإسرائيلية إلى القاهرة، حينها أعلن وزير الخارجية المصري وقتها (بطرس غالي) أن (إسرائيل) لم تعد تحتل أراضي إفريقية بعد

نصف الدبلوماسية الإسرائيلية منهمك في بناء الروابط الإسرائيلية الإفريقية.

استعادة سيناء، يأتي اهتمام (إسرائيل) بالسودان لتحقيق أطماع وأهداف تسعى لتحقيقها والوصول إليها منها[15]:

(15) المصدر السابق، ص230.

1. اعتراف آفى ديختر وزير الأمن الداخلي صراحة بتدخلهم في شؤونه في الجنوب ثم في دارفور لمنع تحقيق الاستقرار فيه حتى لا تُسخر موارده الوفيرة للأمة العربية، وذلك رغم أن السودان لا يجاورهم، ولا يشارك في القضية الفلسطينية إلا بقدر محدود حتى نهاية الثمانينات.

2. هنالك تقديرات إسرائيلية مع بداية استقلال السودان في منتصف عقد الخمسينيات من القرن الماضي أنه لا يجب أن يسمح لهذا البلد على الرغم من بعده عن (اسرائيل) أن يصبح قوة مضافة إلى قوة العالم العربي، فالسودان بأراضيه الخصبة وموارده ومساحته الشاسعة وعدد سكانه يمكن أن يصبح دولة إقليمية قوية منافسة لدول كثيرة ويمكن أن يصبح سلة الغذاء العربية لأن موارده إن استثمرت في ظل أوضاع مستقرة ستجعل منه قوة يحسب لها ألف حساب.

3. محاصرة واستهداف مصر بالتحكم في مياه النيل مصدر الحياة بالنسبة إليها، ودفعها لأن تضطر إلى شراء مياه النيل كون السودان يشكل عمقًا استراتيجياً لمصر) لقد تبنت اسرائيل الخط الاستراتيجي في التعاطي مع السودان الذى يرتكز على تفجير بؤر وأزمات مزمنة ومستعصية في الجنوب وفي أعقاب ذلك في دارفور ومن ثم البركان المتوقع في منطقة ابيي)[16].

(16) محمد عبد الله سيد أحمد، مصدر سابق، ص23.

ويقول ديختر الموقف الذي أعبر عنه بصفتي وزيراً بإزاء ما يدور في دارفور من فظائع وعمليات إبادة ومذابح جماعية هو موقف شخصي وشعبي ورسمي، من هنا نحن متواجدون في دارفور لوقف الفظائع وفي ذات الوقت لتأكيد خطنا الاستراتيجي من أن دارفور كجنوب السودان من حقه أن يتمتع بالاستقلال وإدارة شؤونه بنفسه ووضع حد لنظام السيطرة الذي فرضته عنوة حكومة الخرطوم ويضيف لحسن الطالع إن العالم يتفق معنا من أنه لا بد من التدخل في دارفور سياسياً واجتماعياً وعسكرياً، الدور الأمريكي في دارفور دور مؤثر وفعال ومن الطبيعي أن يسهم أيضاً في تفعيل الدور الإسرائيلي وإسناده، وكنا سنواجه مصاعب في الوصول إلى دارفور لنمارس دورنا المتعدد الأوجه بمفردنا وبمنأى عن الدعم الأمريكي والأوروبي، صانعو

القرار في البلاد كانوا من أوائل المبادرين إلى وضع خطة للتدخل الإسرائيلي في دارفور[17].

(17) تقرير بعنوان ـ تأثيرات اللوبي الصهيوني وآلة الدعاية اليهودية على قضية دارفور ـ بموقع المركز السوداني للخدمات الصحفية ـ في 14 أبريل 2010.

إن موضوع دارفور أصبح محط اهتمام الجماعات اليهودية التي ضاعفت جهدها في المرحلة الأخيرة بشكل مثير للشك إذ شاركت بقوة وصراحة ووضوح في مسألة دارفور، وليس فقط عن طريق تحالف جماعات الضغط الصهيونية في الولايات المتحدة الأمريكية والمعروف بتحالف)أنقذوا دارفور) ولكن أيضاً عن طريق التدخل بمنظمات الاعانة والاغاثة إذ رصدت الحكومة الصهيونية مبلغ خمسة ملايين دولار لمساعدة لاجئي دارفور، وفتحت الباب أمام الجمعيات الخيرية في الكيان الصهيوني للمشاركة [18].

(18) المصدر السابق.

ثالثاً: فرنسا

وتأتي في مقدمة الدول المهتمة بإقليم دارفور، إذ يُعد لهذه المنطقة تاريخًا مهمًا جدًا لفرنسا، لأن دارفور هي أقصى شرق الحزام المعروف بالحزام الفرانكفوني أي المنسوب إلى فرنسا وهي الدول التي كانت تسيطر عليها فرنسا قديمًا في هذه المنطقة، وهي تشاد والنيجر وإفريقيا الوسطى والكاميرون، وتسعى فرنسا إلى تحقيق مصالحها بأي شكل[19].

(19) زكي البحيري، مشكلة دارفور، مصدر سابق، ص65.

رابعاً: الصين

كان السودان أول دولة تعترف بجمهورية الصين الشعبية عام 1959 وكان الرئيس (عبود) أول رئيس سوداني يزور الصين سنة 1964، وقد كانت الصين من كبار مستوردي القطن السوداني وقد وصلت العلاقات بين البلدين لدرجة عالية من التميز في عهد الرئيس (نميري) ويُلاحظ أن العلاقات السودانية الصينية لا تتأثر بتعاقب الحكومات.

بعد عام 1989 كان الانفتاح الكبير للعلاقات السودانية الصينية، فالسودان يعاني من حصار مفروض عليه من الدول الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية على حين الصين تسعى لبلوغ أهدافها الاستراتيجية، فالصين تحكمها مصالحها مع السودان فقد استمرت مساعيها بمنع أي عقوبات ضد السودان بسبب مشكلة دارفور، وكانت تردد أن فرض عقوبات لن يؤدي إلا إلى زيادة التعقيد عبر عدم تشجيع

الصين تحكمها مصالحها مع السودان فقد استمرت مساعيها بمنع أي عقوبات ضد السودان بسبب مشكلة دارفور.

الحكومة السودانية اتجاه حلّ المشكلة، وتتمثل المصالح الصينية في الآتي[1]:

1. تسعى الصين لنفط دارفور وربما تشاد وعليه لا تريد الصين أن ترى وجه الولايات المتحدة الأمريكية منافساً لها في دارفور أو تشاد أو حتى مُراقباً عن قُرب لمصالحها في السودان [20].

2. تسعى الصين لبلوغ هدفها الاستراتيجي بخلق نظام دولي جديد أحد مُرتكزاته أفريقيا وتكون الصين أحد أقطابه، ولكن هذا السعي يتم بالطريقة الصينية التي تضمن لها تحقيق مصالحها الاقتصادية لتكون مظلة لتحقيق الهدف الاستراتيجي الأكبر.

(20) أحمد السيوفي، دارفور ومؤامرة تقسيم السودان [السودان، 2007م]، ص87

إن النفط يشكل العامل الخفي وراء تصعيد العنف في دارفور وأنه من بين الأجندة غير المعلنة للدول الغربية للسيطرة على موارد وثروات الاقليم لربطه بنفط غرب أفريقيا، لكن ما يدور في السطح عن قضايا إنسانية وعنف وجرائم الإبادة الجماعية والاغتصاب، بقطع النظر عن الاختلاف حول تقييمها أو تقدير حجمها ماهي إلا نافذة أحدثتها الدول الطامعة والمستفيدة منها لتشكل نافذة للتدخل الأجنبي، مستغلين آلة الإعلام الغربي في عصر الفضائيات والشبكة العنكبوتية لوضع القضية على قمة أجندة الإعلام العالمي لتعقيد المشكلة ولتشويه الصور الحقيقية ولفبركة وتلفيق الأحداث بما يخدم مصالحها وأجندتها الخاصة بالإقليم[21].

(21) قضية دارفور والابعاد الاقليمية والدولية، مركز الراصد للبحوث والدراسات، الخرطوم، 2009م

يتضح مما سبق أن التدخل الدولي عقد المشكلة أكثر من المشاركة في حّلها، لأن المجتمع الدولي إن توافر لديه حسن النية ليس لديه فكرة عن طبيعة وخصائص المجتمع السوداني فالصراع كان بين جماعات وقبائل وليس بين أفراد لذلك كان تحرك المجتمع الدولي بشكل خاطئ كدعمهم للحركات المسلحة فالحركات المسلحة لا تمثل كل قبائل دارفور أو كل سكانها ثم إن الثروات الطبيعية التي يتمتع بها السودان وعلى راسها النفط واليورانيوم والذي بدأ استغلاله بصورة تجارية وخروج الولايات المتحدة وشركاتها الكبرى عن السوق الواعدة بعد أن كان لشركاتها السبق في اكتشافه لا يمكن إغفاله من وتيرة العداء الأمريكي للسودان والتحول لحل النزاعات بما يخدم مصالحها.

صراع القوى العظمى والعوامل الاستراتيجية المؤثرة في تصاعد وتيرته بشكل

لافت هو البحث عن مصادر الطاقة إذ تعد السودان الأداة التي تمكن هذه القوى من التغلغل في أفريقيا جنوب الصحراء الغنية بالنفط وقد سعت الولايات المتحدة لتنفيذ استراتيجية الهيمنة عن طريق خلق الفوضى وذلك بتفكيكه عن طريق إثارة الحروب الأهلية وخلق النزاعات تمهيدا لتقسيم السودان إلى دويلات ليسهل السيطرة عليه وعلى موارده الغنية ومنع السودان من التنعم بالاستقرار لأن السودان لو إستثمر% من موارده في ظل الاستقرار سيصبح قوة عربية إضافية يحسب له ألف حساب[22]

(22) بدر الدين عبد الله حسن، التدخل الانساني في دارفور، مركز السودان للبحوث والدراسات الاستراتيجية، ط2، 2009، ص24

استفادت الدول الطامعة والقوى العظمى من تردي الأوضاع الانسانية في دارفور نتيجة لعمليات النهب المسلحة التي تقوم بها الحركات المتمردة في دارفور وأخذها مسوغاً ونافذة لدخولها الإقليم بحجة تقديم المساعدات والمعونات عن طريق المنظمات التي دخلت الاقليم بغطاء إنساني لكنها في الحقيقة ليست إلا جنوداً مجندة وأدوات تهدف لتحقيق مصالح القوى العظمى وغاياته.

وختاماً تعد قضية دارفور واحدة من القضايا التي صادفت اهتماماً غير مسبوق، وأن المبادرات التي قدمت في سبيل الوصول إلى تسوية لها كثيرة، لكنها أخفقت حتى الآن بسبب عوامل داخلية وأخرى خارجية وأصبح التدخل الغربي الصهيوني الكثيف في المنطقة يغير الكثير من الحسابات، ويدفع بقوة النزاع في دار فور، وذلك لتحقيق مصالح استراتيجية خطيرة، وقد أصبح هؤلاء يتعاملون بمنتهى الوضوح مع قادة التمرد في دارفور، لكي يدفعوهم إلى الانفصال لتقوم دولة تدين بالولاء إلى الكيانات الغربية والصهيونية الموالية.

من الواضح أن الهدف الاساس للتدخل الدولي في السودان يكمن في الصراع الدولي بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين وفرنسا على موارد السودان ودارفور بالتحديد ومنافسة الصين ولا سيّما في ظل الأزمة المالية التي تتطلب تنازلات أمريكية سياسية مقابل مكاسب اقتصادية، فالولايات المتحدة الأمريكية أصبحت تعتمد على نفط غرب أفريقيا بنسبة22% من جملة نفطها المستورد، وهنالك توقعات أمريكية أن يصعد هذا الرقم إلى الضعف بحلول عام 2025م، والنفط السوداني يدخل ضمن هذه الأجندة فضلاً عن الموقع الاستراتيجي في دارفور

الهدف الاساس للتدخل الدولي في السودان يكمن في الصراع الدولي بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين وفرنسا على موارد السودان ودارفور.

غرب السودان، وموقع السودان ككل في المنطقة. تعمل (إسرائيل) منذ أكثر من ربع قرن على تطويق السودان عن طريق وجود عسكري وسياسي في باب المندب وفي دول أفريقية تحيط به، وقد شاركت مع الولايات المتحدة في تصعيد التوتر في المنطقة الشرقية، وفي الجنوب ودارفور الغنية باليورانيوم عن طريق تفجير الصراعات العرقية والقبلية والإثنية بين أبناء هذه المناطق لتقسيم السودان الغني بالنفط والثروات المعدنية والمياه والمساحات الزراعية الواسعة المؤهلة لأن تشكل خزاناً للغذاء العربي.

يمكن القول، إن مشكلة دارفور طرحت مخاطر عامة منها تدفق اللاجئين من المناطق المتأثرة لدول الجوار وتهديد أمن الدول المجاورة بتسرب السلاح والمسلحين، فضلاً عن تشجيع المجموعات الشبيهة في الدول المجاورة على ممارسة التمرد لانتزاع مطالبها وزيادة أعباء الصرف على الأوضاع الأمنية على الحدود، وأن فرض عقوبات على السودان يطرح تأثيرات اقتصادية سالبة على انسياب حركة التبادل التجاري بين السودان ودول الجوار بشكل طبيعي حتى لو كانت هذه العقوبات لا تمس هذا الجانب بصورة مباشرة، أما في حالة حدوث تدخل عسكري أجنبي في المنطقة فإن الدول المجاورة في هذه الحالة ستصبح في وضع صعب من جراء تفجير العنف بدرجة أكبر في منطقة النزاع ووجود مقاومات مسلحة يمكن أن تتحرك عبر الحدود مدعومة بالعلاقات القبلية، إضافة لما يمثله الوجود الأجنبي من ضغوط على بقية دول المنطقة.

تعمل (إسرائيل) منذ أكثر من ربع قرن على تطويق السودان عن طريق وجود عسكري وسياسي في باب المندب وفي دول أفريقية تحيط به.

وعلى الرغم من تفاقم مشكلة دارفور ووصولها إلى مرحلة معقدة جداً إلا أن الحلول التي يمكن الخروج بها من هذه المشكلة متاحه ولكن يجب أن تكون من قِبل جميع الأطراف التي شاركت واسهمت في تفاقم المشكلة إما بطريقة مباشرة أو غير مباشرة فلابد أن يأتي الحل من أبنائها فالمتمردين إذ لهم دور كبير وفاعل إذا ما حاولوا بجدية معالجة المشكلة دون النظر إلى تغليب المصالح الشخصية الضيقة على المصلحة العامة التي أفقدت الأهالي الثقة فيهم، فانشقاقهم فيما بينهم خلق الكثير من الحركات المسلحة التي حاولت إثبات وجودها بإطلاق النار، فضلاً عن تمردهم على حضور المؤتمرات والاتفاقيات التي تنادي بحل المشكلة.